

واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي - دراسة تحليلية باستخدام بعض مؤشرات الشمول المالي للفترة 2011/2021

The reality of financial inclusion in the Maghreb countries - an analytical study using some financial inclusion indicators during the period 2011-2021.

وزار بلعباس¹، خليفة أحمد²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، الشلف، الجزائر.

b.ouazar@univ-chlef.dz

² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، الشلف، الجزائر.

a.khelifa@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2025/09/15

تاريخ القبول: 2025/09/09

تاريخ الاستلام: 2024/12/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي باستخدام بعض مؤشرات الشمول المالي للفترة ما بين 2011 و 2021، انطلاقاً من مختلف المعلومات والإحصائيات التي تضمنها التقرير الأخير للبنك الدولي حيث استخدمنا المنهج التحليلي في عملية تحليل مختلف مؤشرات الشمول المالي الحديثة.

توصلت الدراسة إلى أن دول المغرب العربي حققت تقدماً ملموساً في مستويات الشمول المالي خلال العقد الماضي لكن بنسب متفاوتة، وذلك بفضل انتهازها لحزمة من الإصلاحات مست جميع القطاعات لاسيما المالية والتكنولوجيا منها، ويبقى التحدي الأكبر لحكوماتها هو تحقيق شمول مالي شامل ومستدام من خلال تقليص الفجوة ما بين الجنسين في امتلاك الحسابات المالية الرسمية وكذلك ما بين قاطني المناطق الحضرية والريفية، وهذا لا يتحقق إلا بوجود بنية تحتية مالية متطورة ومجتمع مثقف مالياً.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، دول المغرب العربي، مؤشر الشمول المالي، مؤسسات مالية.

تصنيفات JEL : G21, O32, E58.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of financial inclusion in the Maghreb countries using some financial inclusion indicators for the period between 2011 and 2021, based on various information and statistics included in the latest World Bank report, where we used the analytical approach in the process of analyzing various modern financial inclusion indicators.

The study concluded that the Maghreb countries have achieved tangible progress in financial inclusion levels over the past decade, but at varying rates, thanks to their adoption of a package of reforms that covered all sectors, especially finance and technology, and the biggest challenge for their governments remains achieving comprehensive and sustainable financial inclusion by reducing the gender gap in owning official financial accounts as well as between residents of urban and rural areas, and this can only be achieved with the presence of an advanced financial infrastructure and a financially educated society.

Keywords: Financial inclusion; Maghreb countries; financial inclusion index; financial institutions.

Jel Classification Codes: G21, O32, E58.

1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسمح للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى مختلف المنتجات والخدمات المالية المناسبة. في دول المغرب العربي يشكل الشمول المالي أداة حيوية لمعالجة ومكافحة الفقر والتهميش ومن ثم تعزيز النمو المستدام، وعلى الرغم من التقدم المحقق في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال المجتمع المغربي بعيدا عن المستوى المطلوب.

رغم المجهودات المبذولة من طرف بعض دول المغرب العربي غير أنه لا يزال هناك تفاوت كبيرة في الوصول و استخدام الخدمات المالية، وهذا ما يؤثر سلبا على الفئات الهشة والفقيرة، ويعود سبب ذلك إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بضعف البنية التحتية المالية ونقص أو انعدام الوعي المالي لدى الأفراد، بالإضافة إلى بعض القيود الثقافية والاجتماعية، علاوة على ذلك فإن الاقتصاديات غير الرسمية تمثل حصة كبيرة في هذه الدول وهذا ما يعرقل جهود هذه الحكومات من أجل الوصول إلى نظام مالي رسمي وشامل لجميع فئات المجتمع.

من جهة أخرى تقدم التكنولوجيا المالية (Finetech) حلولاً واعدة ومبتكرة لتعزيز الشمول المالي وذلك من خلال تلبية احتياجات جميع فئات المجتمع بما فيها الغير مشمولة ماليا. وقد بدأت المؤسسات المالية في دول الاتحاد في تبني استراتيجيات تهدف إلى تحسين إجراءات الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، لكن رغم هذه المجهودات المبذولة إلا أنه مازال هناك الحاجة إلى عمل إضافي وشامل لتحقيق الأهداف المرجوة.

وعلى ضوء ما تم ذكره فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول ما يلي:

ما هو واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي؟

وللإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه والإجابة على الإشكالية يتطلب طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما معنى الشمول المالي و ما أهميته ؟
- ما هي مستويات الشمول المالي في دول المغرب العربي؟
- ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف حكومات هذه الدول من أجل الوصول إلى مجتمع مشمول ماليا؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- تحتل دول المغرب العربي مراتب متأخرة عربيا و عالميا في مستوى الشمول المالي.
- هناك فجوة كبيرة ما بين الجنسين في امتلاك الحسابات المالية الرسمية في هذه الدول محل الدراسة.
- تلعب الخدمات المالية الرقمية دورا كبيرا في تعزيز الشمول المالي.

3.1 أهمية وأهداف الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع محل دراسة ، إذ أن للشمول المالي أهمية بالغة جعلته من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الوطنية والدولية وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والتهميش، وتهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بالشمول المالي من خلال إبراز دوره وأهميته بالنسبة للاقتصاد وأفراد المجتمع بجميع مكوناته.
- تسليط الضوء على دور الجهاز المصرفي في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال الوسائل المستعملة في ذلك وكذا الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من أجل توجيه مختلف شرائح المجتمع إلى التعامل مع القنوات المالية الرسمية.

- تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي وذلك من خلال دراسة وتقييم أهم المؤشرات المتعارف عليها التي جاء بها تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021، وبناء على هذه المؤشرات يمكن الوصول إلى تحديد مستوى الشمول المالي لكل دولة من دول الدراسة.

4.1 منهج الدراسة:

تم استخدام في هذه الدراسة منهجين هما المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض لأهم المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والمستنبطة من كتب ومقالات الذين سبقونا في الكتابة حول هذا الموضوع، وكذا المنهج التحليلي من أجل دراسة وتحليل لأهم المؤشرات الجزئية المتعلقة بالشمول المالي في دول المغرب العربي.

5.1 هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى 03 محاور هي:

- المحور الأول: مدخل للشمول المالي
- المحور الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي
- المحور الثالث: واقع ومؤشرات الشمول المالي في دول المغرب العربي وتحدياته وجهود تعزيزه.
- 6.1 الدراسات السابقة:

- دراسة (أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، 2018): واقع الشمول المالي في المغرب العربي -دراسة مقارنة: الجزائر تونس والمغرب) تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مكانة الشمول المالي في منطقة المغرب العربي، وذلك من خلال دراسة وتحليل لأهم المؤشرات الجزئية له في هذه الدول ومقارنتها ببعضها البعض، وقد توصل صاحب الدراسة إلى وجود تفاوت بسيط في ما يخص المؤشرات الجزئية للشمول المالي ما بين دول المغرب العربي الثلاث وهذا ما جعل هذه الدول تصنف ضمن الدول ذات الشمول المالي المتوسط، وبالتالي فهي ملزمة ببذل المزيد من الجهود من أجل استدراك هذا التأخر.
- دراسة تحليلية ل شادي إبراهيم حسن شحادة، بن عيني رحيمة في عام 2022: تطور مؤشرات الشمول المالي في بعض دول المغرب العربي والخليج العربي من سنة 2004 إلى 2020، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع الشمول المالي مع تسليط الضوء على أهم معوقات وأفاق تعزيز الشمول المالي على مستوى هذه الدول ، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدلات الشمول المالي المسجلة في بعض دول الخليج العربي عاليا ومقبولة مقارنة مع المعدلات المسجلة على مستوى دول المغرب العربي.
- دراسة ناصر صلاح الدين غربي كانت في عام 2022: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي للجزائر، المغرب وتونس باستعمال نموذج **PANEL ARDL** للفترة من 1990 إلى 2019 هدفت إلى بحث عن نوع العلاقة ما بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي داخل الدول المغاربية الثلاثة خلال المدة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019 باستخدام معطيات السلة و نموذج **ARDL**، وكذلك ما بين الشمول المالي والتطور المالي. توصل الباحث في دراسته إلى انعدام وجود علاقة معنوية سواء على المدى القصي أو الطويل ما بين النمو الاقتصادي والشمول المالي وهذا يفسر على أن الشمول المالي لم يصل بعد إلى مرحلة تسمح له بالتأثير إيجابا على النمو الاقتصادي والتطور المالي في هذه الدول الثلاث.
- دراسة في عام 2022 لبن منصور رجيم: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا ما بين 2004 و 2019 حيث كان الهدف منها حساب أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا الأربعة (الجزائر، مصر، تونس، المغرب) خلال المدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2019، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي في هذه الدول، لكن عند اختبار السببية في الأجل الطويل والقصير تبين انعدام العلاقة السببية ما بين النمو الاقتصادي والشمول المالي.

- دراسة لبن عيني رحيمة، حسن شادي إبراهيم شحادة وميلود وافي لسنة 2023: دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، باستخدام نموذج PANELARDL للفترة 2004 إلى 2020. حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، المغرب وتونس، توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وإيجابي ما بين النمو الاقتصادي والشمول المالي في الأجل الطويل وذلك من خلال قوة امتلاك الصرافات الآلية وفي الأجل القصير من خلال عدد الفروع البنكية.

7.1 مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة: تختلف دراستنا على الدراسات السابقة في العناصر التالية:

- من حيث البعد الزمني: كل الدراسات السابقة تناولت الموضوع خلال الفترة ما قبل 2020، أما دراستنا شملت الفترة من 2011 إلى 2021 والتي تميزت بظهور جائحة كوفيد19 وانعكاسات ذلك على المجتمع المغربي.
- من حيث عينة الدراسة: في الدراسات السابقة تم التطرق إلى الشمول المالي في 03 دول فقط وهي الجزائر، تونس والمغرب أما في دراستنا تناولنا الموضوع في دول المغرب العربي الخمس.
- اكتفت الدراسات السابقة بتطرق إلى خمسة مؤشرات الجزئية للشمول المالي فقط أما دراستنا فتطرقت إلى ثمانية مؤشرات.
- في الدراسات السابقة تم التطرق إلى مستوى الشمول المالي في الدول الثلاث أما في دراستنا فتناولنا مستوى الشمول المالي المحقق في الدول الخمس ومقارنته مع مستوى الشمول المالي المحقق على المستويين العربي والعالمي.

2. مدخل للشمول المالي:

1.2 نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر الشمول المالي كفكرة خلال القرن 19، تزامنا مع ميلاد الحركة التعاونية في عام 1904 بهدف تأسيس لنظام مالي شامل يتساوى فيه الجميع في استخدام الخدمات المالية والمصرفية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية (نحلة أبو العز، 2021، ص 346). وبعد الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم خلال سنة 2008 زاد الاهتمام العالمي أكثر فأكثر بالشمول المالي وذلك من خلال جملة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية لمختلف دول العالم بهدف توفير لكافة فئات المجتمع مختلف الخدمات المالية وبأقل تكلفة، ولتحقيق هذا الغرض تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي في 2008 الذي يتكون من 119 مؤسسة مالية موزعة بين وزارات مالية وبنوك مركزية لـ 94 دولة من الدول النامية، ويهدف هذا التحالف إلى البحث عن الأدوات المستخدمة في الشمول المالي وتطويرها، تقديم المساعدة وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء (بن قيدارة مروان، بوعافية رشيد، 2018، ص 92).

2.2 تعريف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام المتزايد من قبل معظم دول العالم حول تشجيع استخدام مختلف المنتجات المالية سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات، أدى ذلك إلى وجود العديد من التعاريف للشمول المالي منها:

تعريف البنك الدولي: عرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره حول مؤشرات الشمول المالي الصادر في 2014 بأنه "نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات المالية من إجمالي السكان". للشمول المالي عدة أبعاد تعكس لنا مجموعة مختلفة من المنتجات والخدمات المالية المحتملة مثل الحسابات الجارية والائتمان و الادخار و التأمين والمعاشات، التي يمكن تقديمها بشكل مختلف للأفراد والمؤسسات (Beldjillali Fatiha, Abderahim Leila, 2022, p. 604).

تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP): الشمول المالي هو تقديم الخدمات المالية بشكل مستدام ووفق نظام مالي منظم ورسمي وبكل مسؤولية مع السماح لأصحاب الدخل المنخفض والمؤسسات بالوصول إليها (براحي خير الدين، عزاز ليلي، 2024، ص 98).

تعريف مجموعة العشرين (G20) والتحاف العالمي للشمول المالي (IFC): عرفوا الشمول المالي على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تنتهجها الهيئات الرقابية من أجل وصول واستخدام مختلف فئات المجتمع بما فيهم الفئات الميسورة والمهشمة للمنتجات والخدمات المالية بشكل عادل وبأسعار معقولة تتناسب مع إمكانياتهم (حنان دريد، الطاوس غريب، 2021، ص 25).

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي للشمول المالي على أنه قدرة الأفراد والمؤسسات وخاصة المستبعدين منهم من محدودي الدخل والنساء والقاطنين في المناطق الريفية على الوصول إلى مختلف الخدمات والمنتجات المالية التي يوفرها النظام المالي الرسمي، والتي تقدم وفق احتياجات العملاء وتكلفة معقولة وبطريقة مستدامة، مع ضمان حقوق مستهلكي تلك الخدمات والمنتجات.

3.2 أهمية الشمول المالي: للشمول المالي أهمية كبيرة تشمل جميع مجالات الحياة المختلفة و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1.3.2 للشمول المالي دوراً أساسياً في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت عدة دراسات التي تناولت هذا الموضوع على وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة والاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، إذ يهدف الشمول المالي إلى تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى مختلف المنتجات والخدمات المالية الرسمية وبأسعار مقبولة ومعقولة وضمن القنوات المالية الرسمية، لذا أصبحت كثير من دول العالم اليوم و خاصة النامية منها تواجه تحدياً كبيراً في تحقيق الاستقرار المالي ونمو الاقتصاد المستدام في ظل وجود نسبة كبيرة ومعتبرة من الأفراد والمؤسسات التي تنشط خارج مجال النظام الاقتصادي الرسمي (بن عيني رحيمة، وافي ميلود، شادي إبراهيم حسن شحادة، 2023، ص 649).

2.3.2 الشمول المالي يلعب دوراً مهماً وبارزاً في تحقيق التنمية الاجتماعية بكلا أبعادها وهذا عن طريق تمكين الطبقة المهمشة في المجتمع سواء كانوا إناثاً أو ذكورا، وأصحاب الدخل المحدود، بالإضافة إلى ساكني المناطق الريفية، لكي يقوموا بالمهام الموكلة لهم في تطوير وتنمية المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وقد عرفت قمة كوبنهاجن لعام 1995 في دولة الدانمارك للتنمية الاجتماعية تعريف هذه الأخيرة بثلاثة معايير أساسية وهي: القضاء على الفقر، الوثام بين الناس والتوظيف (محمد محروس سعدوني، 2023، ص 16).

3.3.2 الشمول المالي يساعد بفعالية كبيرة محدودي الدخل على المساهمة في الاقتصاد بما فيها الطبقة البسيطة والهشة.

4.3.2 الشمول المالي يساعد على تتبع التدفقات المالية داخل الجهاز المالي والمصرفي الرسمي، وهذا ما يؤدي إلى إحداث معاملات تكون أكثر أمناً وأسرع، بالإضافة إلى المساهمة في الحد من السرقة والفساد بمختلف أنواعه.

5.3.2 الشمول المالي يرفع الغبن عن أفراد المجتمع من خلال مساعدتهم على تسديد فواتيرهم عن بعد بواسطة مختلف بطاقات الدفع الحديثة أو عن طريق الهاتف النقال، وكذلك تلقي أجورهم ومعاشاتهم بطريقة سهلة وسريعة.

6.3.2 الشمول المالي يلعب دوراً في تامين وتعزيز التنافس ما بين مختلف المؤسسات المالية من خلال العمل على تمكين أكبر عدد ممكن من العملاء من اكتساب حسابات مالية رسمية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات نوعية جيدة وجودة عالية وبكمية معتبرة ومتنوعة وفق شروط محددة ومضبوطة تحددها السلطات الرسمية. (براحي خير الدين، عزاز ليلي، 2024، ص 99)

3. أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي:

1.3 أبعاد الشمول المالي:

تنوعت أبعاد الشمول المالي حسب منظور مختلف الهيئات والمؤسسات العالمية التي تطرقت إليها بالإضافة إلى كثير من الباحثين.

1.1.3 حسب ما توصلت إليه كل من مجموعة العشرين (G20) وتحالف الشمول المالي (AFI):

توصل تحالف الشمول المالي خلال مؤتمر في قمة لوس كابوس المنعقد عام 2012 بالمكسيك إلى أن للشمول المالي ثلاثة أبعاد

رئيسية هي:

- **البعد الأول ويتمثل في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية:** ينص هذا البعد على ضرورة تسهيل وصول مختلف فئات المجتمع إلى جميع المنتجات والخدمات المالية التي يحوز عليها الجهاز المالي والمصرفي الرسمي، وأن تكون بأقل تكلفة وبضمانات كافية. ولقياس بعد الوصول للمنتجات والخدمات المالية نستخدم عدة مؤشرات. (صلاح الدين سيد محمد علي، 2020، ص 251)
 - **البعد الثاني ويتمثل في استخدام المنتجات والخدمات المالية:** يعتبر هذا الجانب من العملية المالية أحد الجوانب الهامة حيث يشير إلى استخدام مختلف المنتجات والخدمات المالية التي تتوفر عليها مؤسسات القطاع المالي الرسمي، ويتطلب ذلك وجود بيانات مالية دائمة ومنظمة. (مفيدة الأحسن، كريم بيشاوي، رفيق الأحسن، 2023، ص 29).
 - **البعد الثالث والذي يتمثل في جودة المنتجات والخدمات المالية:** يتمثل هذا البعد فيقدرة المنتج أو لخدمة المالية التي يوفرها الجهاز المصرفي و المالي الرسمي على تلبية جميع رغبات المستهلك، ومن ثم دفعه إلى الطلب على هذه الخدمات نتيجة توفرها على مجموعة من الخيارات ومطابقتها للمعايير والمقاييس التي يرضى بها العميل. (أحمد عدنان غناوي، لورنس يحي صالح، 2018، ص 04).
- إن جودة الخدمات والمنتجات المالية تعد من أكبر وأهم التحديات التي أصبحت تواجه معظم دول العالم وخاصة النامية منها، لذا يجب على هذه الدول عند تقديم الخدمات المالية إتخاذ إجراءات واضحة وشفافة وبدرجة عالية من الكفاءة، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمة المقدمة، فمنها ما هو مرتبط بالسلعة كارتفاع تكلفتها أو التشديد في الشروط التي تضبط الطلب على هذه الخدمات، وبعض الآخر مرتبط بتصرفات المستهلك وما يتميز به من وعي وثقافة مالية تسمح له باتخاذ حزمة من القرارات المالية المناسبة. ولقياس جودة المنتجات والخدمات المالية نستخدم مجموعة من المؤشرات. (بوطلاعة محمد، 2020، ص 148).
- 2.1.3 حسب البنك الدولي:** تصنف أبعاد الشمول المالي حسب هذه المؤسسة البنكية الدولية إلى خمسة أبعاد أساسية وهي (علي دحمان محمد، نسرين بطويوي ، 2022، ص 435): استخدام الحسابات المصرفية المالية - الادخار - الاقتراض - المدفوعات - التأمين، وكل بعد منها يحتوي على مجموعة من المؤشرات.
- وفي دراسة أخرى قام بها البنك الدولي تحت عنوان "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لقياس مستوى الشمول المالي وقدرة التكنولوجيا المالية" توصل إلى أن للشمول المالي الأبعاد التالية: ملكية الحساب المالية - وغير المتعاملين - والدفع - والادخار - واستخدام الحساب - والائتمان والمرونة المالية - وفرص توسيع الاندماج المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية (أشرف إبراهيم عطية، 2021، ص 377).
- 2.3 مؤشرات الشمول المالي:** لقياس الشمول المالي في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية يجب دراسة وقياس مؤشرات كل بعد من أبعاد الشمول المالي والتي نلخصها في مايلي: (العبيدي عبد الرحمن نجم المشهدي، زينة سامي، 2023، ص 56-57)
- 1.2.3 مؤشرات مرتبطة ببعد الوصول للمنتجات والخدمات المالية:**
- تقاس مؤشرات الوصول للخدمات المالية بالبنية التحتية التي يتوفر عليها الجهاز المالي والمصرفي الرسمي ومدى استخدام هذه المنتجات والخدمات المتوفرة من مختلف الفروع الاقتصادية، وتتمثل فيما يلي:
- عدد فروع الأجهزة المالية المتوفرة لكل مائة ألف شخص بالغ.
 - عدد الأجهزة الآلية للصرافات المالية المتوفرة والموضوعة في الخدمة لكل مائة ألف شخص بالغ أو عدد أجهزة الصراف الآلي الموضوعة في الخدمة لكل ألف كم².
 - عدد نقاط البيع الموضوعة للخدمة لكل مائة ألف نسمة.
 - عدد حسابات الدفع الإلكتروني التي تتم عبر الهواتف النقالة.
 - قوة الترابط الموجودة ما بين مختلف نقاط تقديم الخدمات.

2.2.3 مؤشرات مرتبطة ببعد استخدام المنتجات والخدمات المالية:

من أجل استخدام المنتجات والخدمات المالية المعروضة من طرف مختلف المؤسسات المصرفية يطلب من عملاء هذه المؤسسات جمع عدة بيانات حول مدى انتظام واستدامة استخدام هذه الخدمات وهذا خلال فترة زمنية معينة، وتتمثل مؤشرات قياسها في :

- نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حساب لدى مؤسسة مالية رسمية/عدد المودعين لكل ألف شخص بالغ/أو عدد حسابات الإيداع لكل ألف شخص بالغ.
- النسبة المئوية للأفراد البالغين الذين قاموا بعملية الاقتراض ولو قرصا واحدا على الأقل من مختلف المؤسسات المالية الرسمية/عدد المقترضين لكل ألف فرد بالغ أو عدد القروض المستحقة لكل ألف شخص بالغ.
- عدد الأفراد الذين يحملون وثائق التأمين لكل ألف شخص بالغ حيث يشمل جميع أنواع التأمين بما فيه التأمين على الحياة.
- عدد المعاملات الغير النقدية للفرد الواحد كالدفع بواسطة الشيك، التحويلات الائتمانية، الخصومات التي تتم بصورة مباشر، الدفع باستخدام بطاقات الائتمان والخصم .
- النسبة المئوية لعدد عمليات الدفع التي يقوم بها الأفراد عبر الهاتف النقال.
- النسبة المئوية من الأفراد البالغين الذين يقومون بعمليات الدفع أكثر من مرة بواسطة الحساب الرسمي.
- النسبة المئوية من الأفراد الذين هم في مرحلة البلوغ ويتلقون تحويلات داخلية وخارجية.
- نسبة الأفراد الذين احتفظوا بحساب بنكي خلال السنة الماضية.
- الشركات والمؤسسات التي تملك حسابات مالية ومصرفية رسمية.

3.2.3 مؤشرات مرتبطة ببعد جودة المنتجات والخدمات المالية: تتمثل هذه المؤشرات في(صورية شني، السعيد بن لخضر، 2018، ص 110-111):

- ❖ **القدرة على تحمل التكاليف:** يقيس لنا هذا المؤشر قدرة العملاء على تحمل كل الأعباء المرتبطة بالاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة الأشخاص الذين يمتلكون دخلا منخفضا.
- ❖ **الشفافية:** تعتبر الشفافية أمر مهم لكل المعاملات التي يقوم بها الأفراد وخاصة في المجال المالي والمصرفي، حيث أن في غيابها يصعب على العملاء استخدام الخدمات والمنتجات المالية، لأن اتخاذ قرار سليم مرتبط ارتباطا وثيقا بما تقدمه تلك المؤسسات من معلومات تتميز بالشفافية والدقة والوضوح.
- ❖ **الراحة والسهولة:** يقيس لنا هذا المؤشر عنصرين مهمين وهذا من وجهة نظر العملاء وهما سهولة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية وكذلك الشعور بالراحة والطمأنينة أثناء استخدامها .
- ❖ **حماية المستهلك:** يتعلق هذا المؤشر بضمان حماية حقوق المستهلك من خلال القوانين والتشريعات والأنظمة التي تنظم عملية تداول الخدمات والمنتجات المالية الخاضعة لرقابة السلطات الرسمية.
- ❖ **التثقيف المالي:** ويقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية التي يمتلكها العملاء ومدى قدرتهم على التخطيط وموازنة دخلهم.
- ❖ **المديونية أو السلوك المالي:** هذا المؤشر يقيس لنا السلوك المالي للعملاء ضمن النظام المالي وما مدى التزامهم لأجل استحقاق ديونهم.

4. واقع ومؤشرات الشمول المالي في دول المغرب العربي:

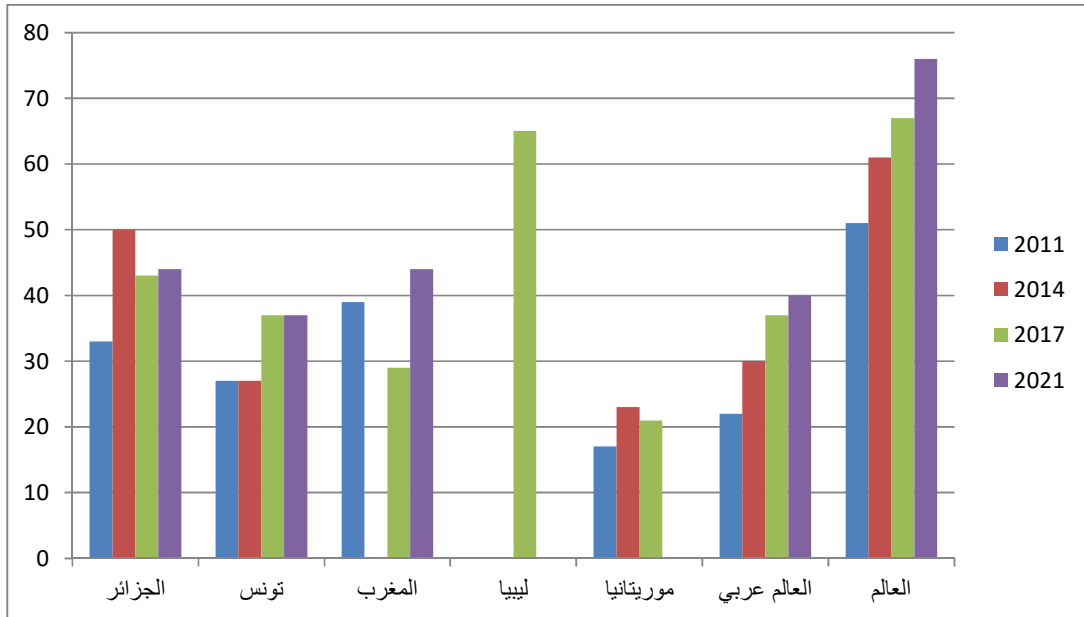
تبذل دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم مجهودات كبيرة من أجل تعزيز الشمول المالي وتحقيق نتائج مقبولة عالميا، وبالرغم من تلك الجهود المبذولة من طرف حكومات هذه الدول إلا أنها لا تزال لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، وهذا ما دفعنا إلى تتبع تطور الشمول المالي في هذه المجموعة خلال الفترة من 2011 إلى 2021.

إن قياس الشمول المالي في أي دولة كانت يعتمد على مجموعة محددة من المؤشرات التي تم اعتمادها من طرف الهيئات الدولية المختصة في هذا المجال لذا سوف نقوم من خلال دراستنا هذه بتحليل بعض المؤشرات الجزئية والتي تتمثل في:

1.4 مؤشر نسبة السكان الذين يمتلكون حساب في مؤسسة مالية رسمية:

يحدد لنا هذا المؤشر نسبة امتلاك الحسابات المالية من طرف الأفراد والمؤسسات وكذلك نسبة الوعي والتثقيف المالي التي تمتلكها مختلف فئات المجتمع دون استثناء، بالإضافة إلى مستوى وطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من طرف البنوك، والأشكال التالية توضح لنا ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية للذكور والإناث كنسبة من البالغين أكثر من 15 سنة في دول المغرب العربي:

الشكل رقم 01: ملكية الحسابات في المؤسسة المالية الرسمية كنسبة من البالغين سن 15 فأكثر

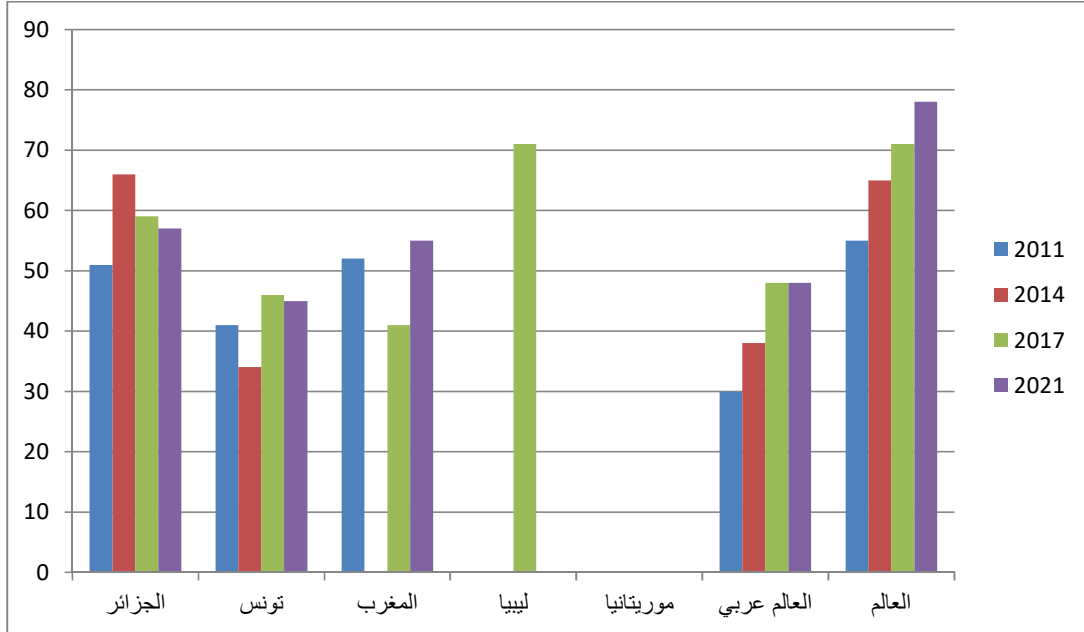


المصدر: من إعداد الباحثين وباعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح لنا الشكل أعلاه نسبة امتلاك البالغين للحسابات المالية الرسمية في دول المغرب العربي خلال السنوات من 2011 إلى 2021، حيث نلاحظ وجود تفاوت في امتلاك الحسابات ما بين الدول الخمس، ففي سنة 2011 حققت المغرب أعلى نسبة في المنطقة بـ 39 % وهي نسبة أكبر من النسبة المتوسطة المحققة على المستوى العالم العربي المقدرة بـ 22 % وهي نسبة أقل من النسبة متوسطة المحققة على مستوى العالم والتي تقدر بـ 51 %، ثم تأتي في المرتبة الثانية الجزائر بـ 33 % ثم تليهما كل تونس وموريتانيا بـ 27 % و 17 % على الترتيب، أما ليبيا فإن عملية المسح لبيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي لم يمسه خلال السنوات من 2011 إلى 2014. أما خلال السنوات الأخرى نلاحظ تحسن في امتلاك الحسابات المالية من سنة إلى أخرى في بعض الدول وتذبذبا في بعض الدول الأخرى، حيث سجلت ليبيا في سنة 2017 أعلى نسبة بـ 65 % وهي نسبة مقبولة مقارنة مع النسبة المسجلة على المستوى العربي والمقدر بـ 67 %، أما الجزائر فحققت ثاني أعلى نسبة في 2014 بـ 50 % لكنها انخفضت في سنة 2017 إلى 43 %

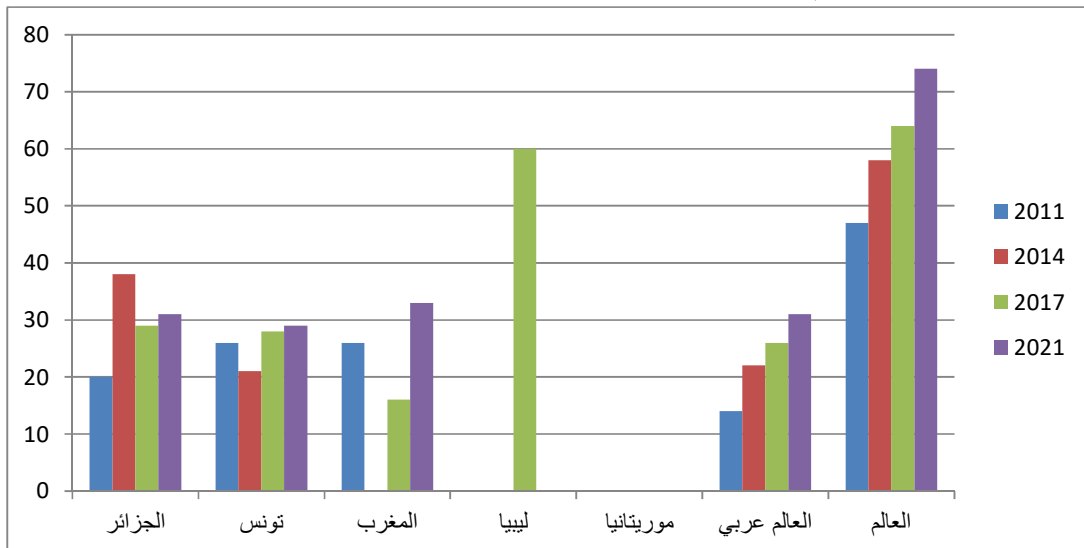
واستقرت في سنة 2021 عند نسبة 44 %، ويعود الارتفاع الحاصل في امتلاك الحسابات المالية في الجزائر خلال سنة 2014 إلى السياسة المنتهجة من قبل السلطات العمومية القائمة على توسيع وتشجيع منح القروض في إطار أجهزة الدعم، وذلك نتيجة تحسن الوضعية المالية للبلاد جراء ارتفاع أسعار الصادرات البترولية. أما تونس فكانت النسبة تتراوح ما بين 27% إلى 37% خلال هذه المدة، والمغرب حققت أعلى نسبة في سنة 2021 بـ 44% متجاوزة النسبة المتوسطة المحققة على المستوى العربي والمقدرة بـ 40%.

الشكل رقم 02: امتلاك الذكور للحسابات في المؤسسة المالية الرسمية كنسبة من البالغين سن 15 فأكثر



المصدر: من إعداد الباحثين وباعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 03: امتلاك الإناث للحسابات في المؤسسة المالية الرسمية كنسبة من البالغين سن 15 فأكثر



المصدر: من إعداد الباحثين وباعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل رقم 02 أن في سنة 2011 كانت نسبة امتلاك الذكور للحسابات في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة للبالغين سن 15 سنة فأكثر تختلف من دولة إلى أخرى حيث نلاحظ أن كل من الجزائر والمغرب حققا نتائج مقبولة تجاوزت 50 % وهي نسبة أعلى من النسبة المتوسطة المسجلة على المستوى العربي والتي تقدر بـ 30 % وتقارب النسبة المتوسطة المسجلة على المستوى

العالم و المقدرة بـ 55 %، أما في ما يخص تونس حققت نسبة تقدر بـ 40 % وليبيا وموريتانيا فإن عملية المسح لبيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي لم يمسهما خلال السنوات من 2011 إلى 2014 . ففي سنة 2014 حققت الجزائر أعلى نسبة بـ 65 % فافت النسبة المتوسطة المحققة على المستوى العالمي وكذلك العربي، ففي سنة 2017 كانت أعلى نسبة محققة في ليبيا و التي تقدر بـ 65 % وهي أعلى من النسبة المحققة على المستوى العربي، أما في سنة 2021 فنسب امتلاك الحسابات للذكور كانت متقارب بين كل من الجزائر تونس والمغرب، إلا أن ليبيا وموريتانيا فإن عملية المسح لبيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي لم يمسهما خلال هذه الفترة.

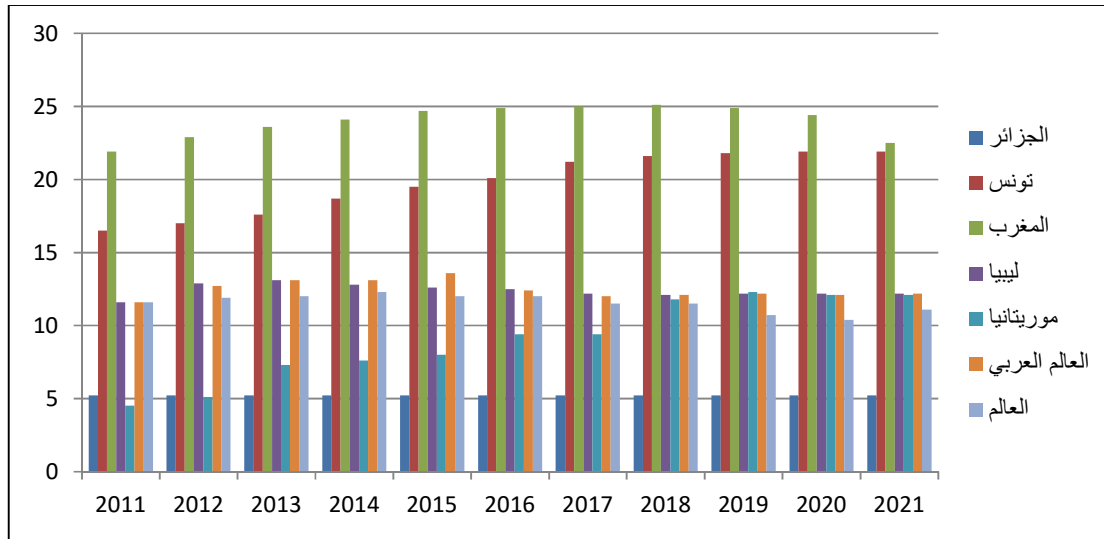
أما امتلاك الإناث للحسابات فهو يختلف عن الذكور خلال هذه الفترة محل الدراسة في جميع دول الاتحاد، حيث كانت أعلى نسبة محققة في سنة 2011 في كل من تونس و المغرب و التي تقدر بـ 26 % لكل دولة ثم الجزائر بـ 20 % وهي نسب أعلى من المعدل المسجل على المستوى العربي، ففي سنة 2014 حققت الجزائر أعلى نسبة بـ 38 % فافت النسبة المتوسطة المحققة على المستوى العربي والتي تقدر بـ 22 %، أما في سنة 2017 كانت أعلى نسبة محققة في ليبيا بـ 60 % وهي نسبة تفوق النسبة المحققة على المستوى العربي و التي تقدر بـ 26 % وتقترب من النسبة المحققة على المستوى العالم، وفي سنة 2021 كانت نسبة امتلاك الحسابات للإناث تتراوح ما بين 29% إلى 33 % بين الدول الثلاث تونس والجزائر والمغرب أما ليبيا وموريتانيا فإن عملية المسح لبيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي لم يمسهما خلال 2021.

ومن خلال كل ما تطرقنا إليه سابقا فإن هناك تفاوت كبير في امتلاك الحسابات ما بين الجنسين حيث أن الذكور يمتلكون الحسابات أكثر من النساء وذلك خلال جميع سنوات الدراسة، ومن خلال دراستنا هذه نلاحظ أن دول المغرب العربي متفاوتة في نسبة امتلاك الحسابات ومازالت لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب عالميا.

2.4 مؤشر عدد فروع البنوك التجارية لكل ألف (1000) بالغ.

والشكل الموالي يبين التمثيل البياني لعدد فروع البنوك التجارية لكل ألف شخص بالغ في دول المغرب العربي الخمس:

الشكل رقم 04: التمثيل البياني لعدد فروع البنوك التجارية لكل ألف بالغ في دول المغرب العربي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي العالمي 2021

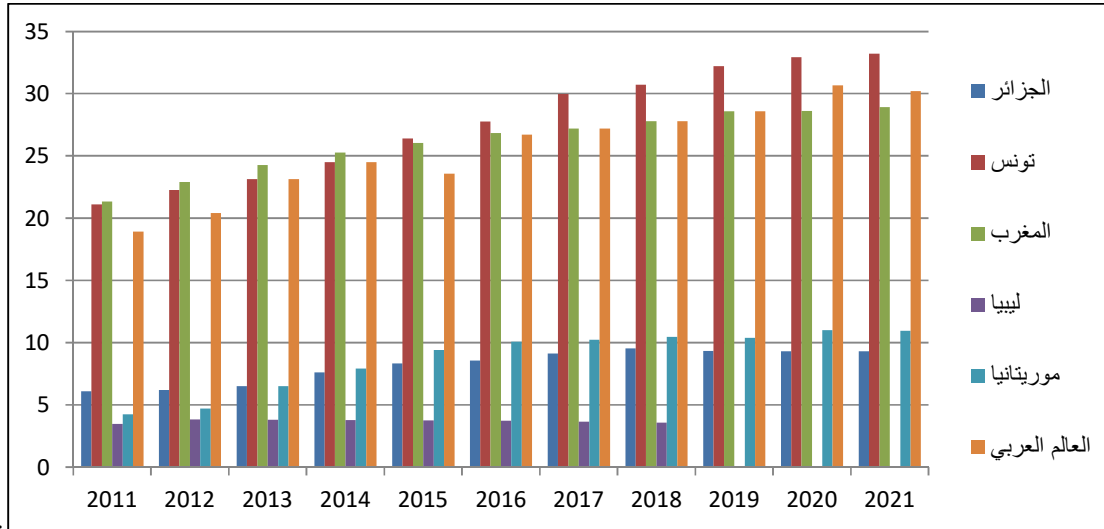
يوضح الشكل رقم 04 عدد فروع البنوك التجارية لكل ألف بالغ في دول المغرب العربي الخمس خلال الفترة من 2011 إلى 2021، حيث نلاحظ في سنة 2011 أن أعلى قيمة سجلت في المغرب بـ 21.90 فرع وهي أعلى من القيمة المتوسطة على المستوى

العربي والعالمي والمقدرة ب 11.60 فرع بنكي لكل ألف بالغ، ثم تأتي في المرتبة الثانية تونس ب 16.50 فرع، والمرتبة الثالثة ليبيا ب 11.60 فرع، ثم تأتي الجزائر وموريتانيا ب 5.20 و 04.5 فرع بنكي على الترتيب. أما في ما يخص السنوات الأخرى نلاحظ تزايد عدد الفروع البنكية في بعض الدول على غرار المغرب حيث ارتفعت إلى 22.50 فرع في سنة 2021 لكل ألف بالغ وكذلك بالنسبة لتونس حيث سجلنا 21.90 فرع وليبيا 12.20 فرع، أما عدد الفروع البنكية في الجزائر كان ثابتا ابتداء من 2012 إلى غاية 2021 في حدود 5.30 فرع بنكي لكل ألف بالغ وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع باقي دول الاتحاد، وفي موريتانيا قدر عدد الفروع البنكية ب 12.10 وذلك في سنة 2021.

3.4 مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي

ظهر الصراف الآلي في الثمانينات من القرن الماضي، وكان نتيجة للتطور الحاصل في وسائل تقديم الخدمات للعملاء وما يميز هذا الجهاز هو سهولة وضعه في أي مكان بشرط ربطه مع حاسب البنك، ومن أهم الخدمات التي يقدمها لعملاء البنك هي السحب و الإيداع النقدي، الاطلاع على الأرصدة، تحويل الأموال من رصيد إلى آخر ، طلب الشيكات و غيرها من الخدمات المالية ، وهذا بالاستعمال البطاقات الذكية أو البلاستيكية، والهدف من ذلك هو تقديم منتجات وخدمات مالية بأقل تكلفة وخلال 24 ساعة و كل أيام الأسبوع وبدون انتقال العميل إلى البنك و تضيق الوقت من خلال الانتظار في الطوابير لعدة ساعات.(خلالفة محمد بدر، بلال بوبلوطه ، 2023، ص 21).

الشكل 05: التمثيل البياني لعدد ماكينات الصراف الآلي لكل مئة (100) ألف بالغ



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي.

يوضح الشكل رقم 05 عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ داخل دول المغرب العربي خلال الفترة من 2011 إلى 2021، حيث يختلف العدد من دولة إلى أخرى فمثلا في سنة 2011 كانت عدد ماكينات الصراف الآلي في المغرب يقدر ب 21.35 وفي تونس ب 21.12 وهي قيمتين محترمتين مقارنة بباقي الدول وكذلك بالمتوسط على المستوى العربي الذي وصل إلى 18.92 ماكينة لكل مئة ألف بالغ، وكانت أضعف قيمة سجل في ليبيا ب 3.48 ثم موريتانيا ب 4.25، أما الجزائر فكان العدد يقدر ب 6.10 وهي قيمة قليلة مقارنة بالمتوسط العربي وكذلك العالمي الذي يقدر ب 30.95 ماكينة .

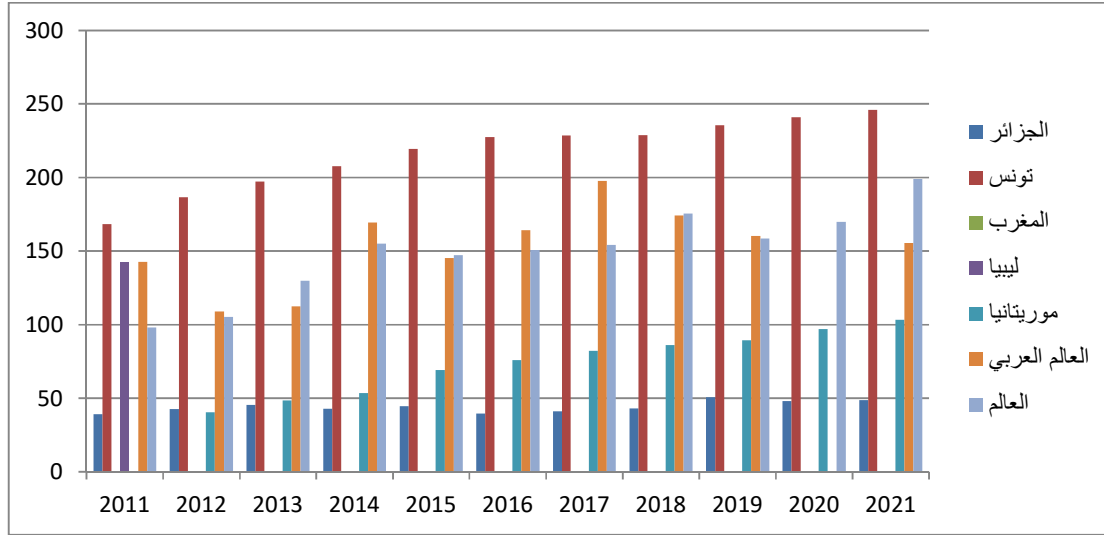
أما فيما يخص السنوات الأخرى نلاحظ ارتفاع في عدد الماكينات من سنة إلى أخرى في كل دول المغرب العربي الخمس، حيث احتلت تونس الصدارة في سنة 2021 ب 33.22 ماكينة لكل 100 ألف بالغ وهي قيمة أعلى من القيمة المتوسطة المحققة على

المستوى العربي والتي تقدر ب 30.20، ثم تأتي في المرتبة الثانية المغرب ب 28.92 ماكنة، والمرتبة الثالثة كانت لدولة موريتانيا ب 10.94 ثم الجزائر ب 9.30 ماكنة لكل 100 ألف بالغ، أما ليبيا فإن عملية المسح للبيانات المتعلقة بالشمول المالي التي يقوم بها البنك الدولي توقفت في سنة 2018.

4.4 مؤشر عملية الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للأشخاص البالغين

يعتبر مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية من أهم المؤشرات التي تبين لنا حجم استخدام الخدمات المالية من قبل الأشخاص البالغين، والشكل الموالي يبين لنا مختلف نسب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية لكل ألف بالغ في دول المغرب العربي الخمس.

الشكل 06: التمثيل البياني لعدد الأشخاص المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف (1000) بالغ



المصدر: من إعداد الباحثين وباعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي

يتضح لنا من نتائج الشكل أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية خلال المرحلة من 2011 إلى 2021 تختلف من دول إلى أخرى، حيث نجد أن أعلى نسبة للاقتراض في سنة 2011 سجلت بتونس بمقدار 168.30 لكل ألف بالغ وهي نسبة تفوق المتوسط العام المسجل على المستوى العربي وكذلك العالمي، ثم تأتي ليبيا ب 142، في حين سجلت الجزائر أدنى نسبة ب 39.30 لكل ألف بالغ. أما في ما يخص السنوات الأخرى نلاحظ أن عدد المقترضين في تزايد مستمر، حيث سجلت تونس أعلى نسبة في سنة 2021 ب 246 مقترض لكل ألف بالغ في حين سجلت كل من الجزائر وموريتانيا 48.60 و 103.20 مقترض على الترتيب وهي نسبة متدنية مقارنة بالمعدل المسجل على المستوى العربي والمقدر ب 155.5 لكل ألف بالغ. أما في ما يخص كل من المغرب وليبيا فإن عملية المسح للبيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي لم تمس هاتين الدولتين.

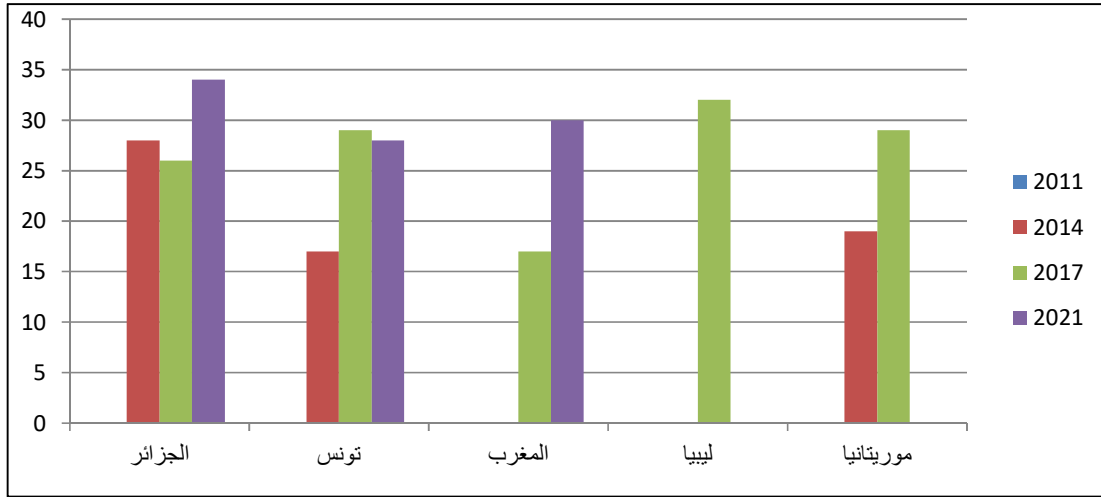
من خلال تحليلنا لمعطيات الواردة في الشكل السابق توصلنا إلى أن كل دول المغرب العربي التي مسها المسح وباستثناء تونس سجلت نسب منخفضة في عملية الاقتراض من البنوك التجارية لكل ألف بالغ مقارنة مع متوسط المعدل المسجل على المستوى العربي والعالمي.

5.4 مؤشر إجراء أو استلام دفعة رقمية للبالغين سن 15 عاما فأكثر.

والشكل الموالي يبين التمثيل البياني للنسب المئوية لعمليات إجراء أو استلام دفعات رقمية للأشخاص البالغين سن أكثر من 15

سنة.

الشكل رقم 07: التمثيل البياني للنسبة المئوية لعملية إجراء أو استلام دفعة رقمية للبالغين سن 15 عاما فأكثر



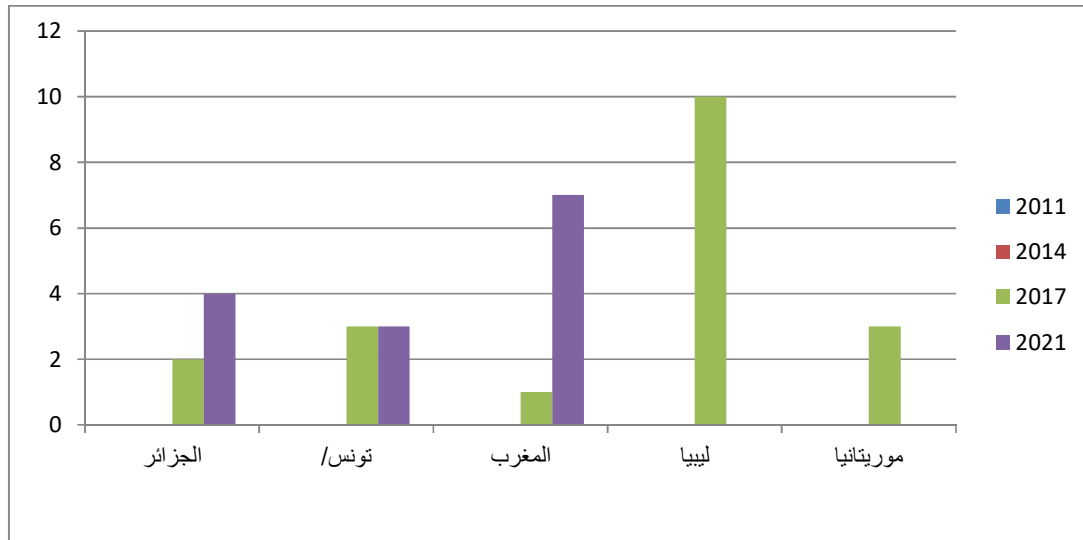
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي.

يتضح لنا من التمثيل البياني السابق أن دول المغرب العربي سجلت تأخر كبير في عملية إجراء أو استلام دفعة رقمية للبالغين سن 15 سنة فأكثر، حيث نلاحظ أن سنة 2011 لم تمسحها عملية المسح للبيانات قاعدة مؤشر الشمول المالي لدول عينة الدراسة، أما في سنة 2021 استطاعت الجزائر أن تحقق الريادة بنسبة 34 % وذلك بعد تحقيقها نسبة 28 % و 26 % خلال سنتي 2014 و 2017 على التوالي، أما فيما يخص بقية الدول فكانت النتائج تتراوح ما بين 17% و 30% خلال السنوات من 2014 إلى 2021 ماعدا ليبيا والتي حققت نسبة 32% سنة 2017 أما السنوات الأخرى فلم تمسحها عملية المسح.

6.4 مؤشر استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت لدفع الفواتير:

والشكل رقم 08 الموالي يبين التمثيل البياني لاستخدام الهاتف المحمول والانترنت في دف فواتير للفئات العمرية للأشخاص البالغين سن أكثر من 15 سنة:

الشكل رقم 08: استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت لدفع الفواتير (% من الفئة العمرية 15 عاما فأكثر).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي للشمول المالي

من خلال معطيات الشكل السابق يتضح لنا أن دول المغرب العربي شهدت تأخر كبير في عملية دفع الفواتير باستخدام الهاتف المحمول أو الانترنت مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، حيث أن السنوات من 2011 إلى 2014 لم تمسها عملية المسح للبيانات قاعدة مؤشر شر الشمول المالي، أما السنوات من 2017 إلى 2021 فكانت النسبة في هذه الدول تتراوح ما بين 02 % إلى 10 %، حيث سجلت ليبيا أعلى نسبة بـ 10 % في سنة 2017 وحقت كل من المغرب والجزائر وتونس 07 % و 04 % و 03 % على الترتيب في سنة 2021 . وكنتييجة يمكن التوصل إليها هي أن هذه الدول ما زلت متأخرة جدا في هذا المجال وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بضعف البنية التحتية المالية والبعض الآخر مرتبط بثقافة المالية والدينية لهذا المجتمع.

5. التحديات التي تواجه الشمول المالي في دول المغرب العربي: تعمل مختلف دول العالم بما فيها الدول المغرب العربي على تحقيق و تعزيز الشمول المالي وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها ، إلا أن هناك مجموعة من التحديات تواجه تحقيق ذلك نذكر منها: (ناصر صلاح الدين غربي ، 2022، الصفحات 29-30)

1.5 ضعف البنية التحتية المالية: تتوفر دول المغرب العربي على بنية تحتية مالية ضعيفة وذلك بسبب الاعتماد على الطرق التسيير التقليدية في القطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى نقص الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وكذلك التوزيع الجغرافي السيئ للمصارف والمؤسسات المالية وماكينات الصراف الآلي بين مختلف المناطق وخاصة النائية منها.

2.5 الحواجز القانونية والتشريعية والتنظيمية: تمثل القوانين المطبقة من قبل البنوك من حيث التعقيد وكثرة الإجراءات والوثائق المطلوبة حاجزا أمام الأفراد والمؤسسات من أجل الحصول على الخدمات المالية.

3.5 الفقر ومحدودية الدخل: إن السياسة المطبقة من طرف البنوك تجاه محدودي الدخل تؤدي إلى زيادة الاستبعاد المالي، وبالتالي تفوت الفرصة على أصحاب الدخل المنخفضة من استخدام الخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك .

4.5 الأمية المالية: انخفاض الثقافة المالية وخاصة المصرفية لدى بعض العملاء عند تعاملهم مع المؤسسات المالية الرسمية، بالإضافة إلى جهل بعض المواطنين للخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المصرفية الرسمية.

5.5 حواجز دينية وعقائدية: بحكم أن كل شعوب دول المغرب العربي مسلمين أدى ذلك إلى عزوف المواطنين عن التعامل مع المؤسسات المصرفية بسبب الاعتقاد الديني، وهذا ما ساعد على الاستبعاد المالي الطوعي.

6.5 ارتفاع التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية خاصة عند فتح حساب مصرفي أو عند استخدام الصراف الآلي.

7.5 غياب سياسة الترويج عبر مختلف الوسائل لفوائد وأهمية الشمول المالي بالنسبة للأفراد والاقتصاد الكلي.

6. الجهود المبذولة من طرف بعض دول المغرب العربي لتحقيق الشمول المالي: بذلت دول المغرب العربي مجهودات جبارة من أجل تحسين الشمول المالي اختلفت من دولة إلى أخرى:

1.6 الجزائر: قام البنك المركزي الجزائري بوضع إستراتيجية وطنية موجهة لكل البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر سواء الوطنية أو الأجنبية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال توسيع شبكاتها على مختلف مناطق الوطن بالإضافة إلى وضع برامج توعوية وتحسية تهدف إلى الترويج إلى مختلف الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من طرف هذه المؤسسات. (رحيمة، بن عيني؛ شادي ابراهيم حسن شحادة؛، 2022، صفحة 119) .

كما قام بنك الجزائر بإصدار تعليمية رقم 03-12 المؤرخة في 26 ديسمبر 2012 المتعلقة بالحق في فتح حساب وذلك لهدف الوصول إلى مجتمع مشمول ماليًا، ومن أجل استهداف كل شرائح المجتمع قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية منها سماح بإنشاء بنوك إسلامية و فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية، إصدار نظام ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية.بالإضافة إلى الإسراع في رقمة الإدارة .

كما وضع بريد الجزائر عبر منصبه النقدي تطبيق لربائته يدعى " بريدي موب " يقدم عدة خدمات مالية سريعة ومؤمنة للمواطنين، وذلك اختصارا للوقت وتخفيفا للتنقلات وتقليلًا لحجم السيولة المالية المتداولة. كما تعكف مؤسسة بريد الجزائر على نشر التجربة الفتية السبابة للدفع الإلكتروني باستعمال الهاتف النقال عن طريق رمز الاستجابة السريع (Qr Code). (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2025).

2.6 تونس: في إطار السياسة المنتهجة من قبل البنك التونسي والهادفة إلى دعم الشمول المالي، قام هذا الأخير بوضع إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في عام 2019 تضمنت المحاور التالية: (صندوق النقد العربي، تقرير 2020، صفحة 11)

- العمل على تحسين الوصول إلى خدمات التمويل الرقمي.
 - تمويل وإعادة تمويل مؤسسات التمويل الأصغر.
 - البحث عن الحلول المناسبة لتمكين القطاع المصرفي من تقديم التمويلات اللازمة.
 - توفير التأمين الصغير الذي يراعي احتياجات أصحاب الدخل المحدود.
 - الرفع من مستوى التثقيف المالي للأشخاص والمؤسسات.
 - التقييم الشمول المالي من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.
- 3.6 المغرب:** قام بنك المغرب بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية بوضع إستراتيجية وطنية لدعم الشمول المالي والتي شملت مجموعة من نقاط تمثلت في:

- تشجيع على الدفع بواسطة الهاتف المحمول.
 - العمل على ضمان التمويل الأصغر والتأمين الشامل.
 - العمل على رقمنة كل المدفوعات التي تدفعها الحكومة للأفراد.
 - تخفيض التكاليف الناتجة عن عملية التمويل التي تقوم بها البنوك لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ومن أجل الوصول إلى استدامة مالية شاملة ومستدامة قامت الحكومة المغربية بوضع مخطط يشمل ثلاث مراحل هي:
- المخطط الاستراتيجي الأول والذي انطلق من سنة 2010 إلى غاية 2012.
 - المخطط الاستراتيجي الثاني من سنة 2013 إلى غاية سنة 2015.
 - المخطط الاستراتيجي الثالث من سنة 2016 إلى 2018.
- كل هذه المخططات تهدف إلى تعزيز الشمول المالي والوصول إلى مجتمع مشمول ماليًا من خلال تقليص الفجوة ما بين الجنسين في امتلاك الحسابات وكذلك ما بين المناطق الحضرية والريفية.

4.6 موريتانيا: قام البنك المركزي الموريتاني بعدة إجراءات من أجل دعم وتعزيز الشمول المالي من بينها إطلاق بوابة رقمية "أموالي" وهي أول بوابة رقمية في جمهورية موريتانيا لخدمات الدفع الإلكتروني، وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التحول الرقمي من خلال تسهيل عمليات الدفع الخاصة بجميع الرسوم الحكومية والخدمات، ويتولى مسؤولية إدارتها البنك المركزي وهي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات والتي تشمل (منصة خدمات الدفع الإلكتروني "أموالي"، 2024)

- خدمات حكومية.
- خدمات المياه والكهرباء.
- خدمات الاتصالات.

5. خاتمة

تناولت هذه الدراسة واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي الخمس خلال المدة من 2011 إلى غاية 2021، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تبين مستوى الاندماج المالي ومدى إتاحة المنتجات والخدمات المالية للأفراد والمؤسسات في هذه الدول.

إن الشمول المالي يعد من أهم العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة حيث يساهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى مجموعة مختلفة من المنتجات والخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية، التسهيلات الموجهة للعمليات الائتمانية وخدمات الاستلام والدفع الإلكتروني، هذه الأدوات تمنح للأفراد فرصا أوسع من أجل الوصول إلى تخطيط مالي سليم وكذلك لإدارة الأزمات المالية ومواجهتها والمشاركة بفعالة كبيرة في الأنشطة الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

أظهرت النتائج أن دول المغرب العربي قد حققت تقدما ملموسا في مستويات الشمول المالي خلال العقد الماضي، وذلك بفضل السياسات المالية والإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف حكومات هذه الدول والتي تهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية خاصة في المناطق النائية والمجتمعات المحرومة، ومع ذلك يبقى التحدي الأكبر هو تحقيق شمول مالي شامل ومستدام في ظل وجود فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، إضافة إلى الفوارق بين الجنسين في امتلاك الحسابات المالية الرسمية حيث ما زالت المرأة المغربية تعاني من محدودية الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية مقارنة بالرجل.

تبين هذه الدراسة أن هناك عدة عوامل وأسباب تؤثر على مستويات الشمول المالي في دول عينة الدراسة، من أهمها التفاوت في البنية التحتية الرقمية، مستويات الأمية المالية، انتشار الفقر وضعف أو انعدام الوعي المالي، وعلى الرغم من التطور الحاصل والملاحظ في استخدام التقنيات المالية الجديدة مثل الخدمات المصرفية الرقمية والمحافظ الإلكترونية، إلا أن هذا التقدم لم يصل بعد إلى مستوى يمكن معه اعتبار أن الشمول المالي قد تم تحقيقه بالشكل المطلوب.

التوصيات:

- انطلاقا مما توصلنا إليه من نتائج يمكن إعطاء مجموعة من التوصيات التي نلخصها فيما يلي:
- يجب على حكومات هذه الدول تقديم الدعم الكامل واللازم من أجل توسيع استغلال التكنولوجيا الحديثة وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات واضحة تشجع على إنشاء شركات مختصة في مجال التكنولوجيا المالية مع ضمان حقوق جميع المتدخلين.
- تبني سياسات مالية شاملة تستهدف تحسين البنية التحتية الرقمية في جميع المناطق بما فيها الريفية، وتطوير برامج توعية مالية مستدامة تهدف إلى رفع مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد لاسيما الفئات الأقل حظا في التعليم والتدريب المالي.
- يجب تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم حلول مبتكرة لدعم الشمول المالي، مثل التوسع في خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول وخدمات التمويل الصغيرة، والتي تساهم بشكل مباشر في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- إنشاء صناديق مالية متخصصة هدفها تقديم الدعم اللازم للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.
- ضرورة الإسراع في رقمنة كل القطاعات الحكومية وربطها مع بعضها البعض.
- تسقيف عملية سحب الأموال من الموزعات والمراكز البريدية مع تزويد التجار بآلات الدفع الإلكتروني ومنحهم امتيازات جبائية في شكل إعفاءات أو تخفيضات عن كل رقم أعمال محقق في إطار الدفع الإلكتروني.
- من أجل تعزيز الشمول المالي يجب تشجيع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وذلك من خلال منحها امتيازات جبائية وشبه جبائية.

- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي والذكاء الاصطناعي.

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

1. عبد الرحمن العبيدي نجم المشهدي، سامي زينة، الشمول المالي وفعاليته في تعبئة السيولة القطاع المصرفي، دار المناهج للتوزيع والنشر، الأردن، 2023.

• المقالات:

1. عطية أشرف إبراهيم، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات، عرض تجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 02، العدد 02، 2021.
2. خير الدين براحي، ليلي عزاز، واقع الشمول المالي في دول البريكس، دراسة تحليلية باستخدام مختلف مؤشرات الشمول المالي للفترة 2011 إلى 2021، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2024.
3. رحيمة بن عيني، وافي ميلود، شحادة شادي إبراهيم حسن، دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي-دراسة قياسية باستخدام نماذج PANAI ARDL بين 2004 و 2020، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 19، العدد 01، 2023.
4. بن عيني رحيمة، شادي إبراهيم حسن شحادة، دراسة تحليلية لتطور مؤشرات الشمول المالي في بعض دول المغرب العربي والخليج العربي خلال الفترة 2004-2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 03، 2022.
5. مروان بن قيدر، رشيد بوعافية، واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، 2018.
6. Fatiha Beldjillali, Leila Abderrahim, the reality of financial inclusion in the Arab countries and the role of financial technology in promoting it (country experiences), *Research in finance and Accounting, Vol 07, n° 01, 2022.*
7. بوطلاعة محمد، واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجا، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020.
8. حنان دريد، الطاوس غريب، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2021.
9. خلافة محمد بدر، بولوط بلال، واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 07، العدد 01، 2023.
10. صلاح الدين سيد محمد علي، الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد 35، الجزء 04، 2020.
11. صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية- تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 02، 2018.
12. محمد علي دحمان، نسرين بطوي، دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري- دراسة قياسية باستخدام نموذج panel خلال الفترة 2004-2017. المجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 02، 2022.

13. محمد محروس سعدوني، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة-دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4، 2023.
14. الأحسن مفيدة، بيشاوي كريم، الأحسن رفيق، واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات)- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011 إلى 2021، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 2، 2023.
15. نحلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمية المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 10، 2021.

● المداخلات:

1. أحمد عدنان غناوي، لورنس يحيي صالح ، تحليل فعالية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة إلى التجربة النيجيرية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول، 2018 .

● مواقع الانترنت:

- التقارير السنوية لمؤشرات الشمول المالي 2011، 2014، 2017، 2021، الصادرة عن البنك الدولي
- 1. <https://globalfindex.worldbank.org>. Vu le 06/08/2024. 22:30.
- 2. <https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3?view=chart&locations=ZG> Vu le 06/10/2024 20:30.

<https://documents.banquemondiale.org/fr/publication/documents-reports/documentdetail/099900507072221470/idu0b535da43011d30400a0a653047cef362b613>

3. الموقع الرسمي لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية تم الاطلاع عليه يوم: 2025/01/30 على الساعة 21:47 <https://www.mpt.gov.dz>

4. التقرير السنوي لسنة 2019، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. <chromeextension://efaidnbmninnibpcapjpcglefindmkaj/https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-inclusion-arab-region-initiative-fiari-annual-report-2019%20%28AR%29.pdf> vu Le 31/01/2025. 16:55 <https://www.amf.org.ae/ar/publications/almbadrt-alaqlmyt-ltzyz-alshmw1-almaly-fy-aldwl-alrbyt/mbadrt-alshmw1-almaly-0>

5. المنصة الدفع الالكتروني "أموالي": تم الولوج إليها بتاريخ 2024/11/29 على الساعة 10.33 <https://amwali-mr.com/web/Site/default.html#/faq>